



يا عمال العالم، اتحدوا!

طريق البلشفية



سؤالين

في مشروع برنامج الأهمية الشيوعية

جلسة 5 تموز 1928

خطاب في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البلشفي للاتحاد

السوفييتي من 4 إلى 12 تموز 1928

ترجمة

محمد علي العربي

نشر في النشر البلشفي العربي

نونس، أيار 2012

المصدر المعتمد في الترجمة:

PROGRAM OF THE COMINTERN

Speech delivered on July 5, 1928

J. Stalin: Works, Vol. 11, p. 147-164

Foreign Languages Publishing House

Moscow, 1954

أيها الرفاق، أول ما يشد انتباهنا، هو كبر حجم مشروع برنامج الأُمّية الشّيعيّة، فهناك من يقول أنّه جدّ طويل وجدّ ثقيل، ويطلب اختزاله إلى التّصف أو إقاص التّث منه وأن تدرج في البرنامج بضع صيغ عامّة لا أكثر وأن نطلق على ذلك اسم برنامج. اعتقد أن رفاقا من هذا القبيل يفتقرون إلى أساس لذلك؛ فالذين يطلبون أن يختزل البرنامج إلى التّصف أو حتى إقاص التّث منه لا يأخذون بعين الاعتبار المهمة التي واجهت محرّري المشروع. فواقع الأمر أن برنامج الأُمّية لا يمكنه أن يكون برنامجا لأحد الأحزاب القوميّة، أو لنقل، لا يمكن أن يكون برنامجا للأُم «المتمدّنة» فقط.

يجب أن يشمل البرنامج جميع الأحزاب الشّيعيّة في العالم أجمع، كل الأُم، كل الشعوب بيضاء كانت أم سوداء. تلك هي الخاصيّة الأساسيّة المميّزة لمشروع البرنامج. لكن كيف يمكن للبرنامج أن يشمل الحاجيات الأساسيّة والخطوط الأساسيّة لعمَل جميع فروع الأُمّية الشّيعيّة في الشّرق وفي الغرب إذا ما اختزل إلى التّصف أو أقص منه التّث؟

لنترك الرفاق يحاولون حل هذه المعضلة المستعصية.

لذلك اعتقد أن اختزال البرنامج إلى التّصف أو إقاص التّث منه، إنما يعني تحويله من برنامج إلى قائمة صيغ مجردة لا قيمة لها بالنسبة لفروع الأُمّية الشّيعيّة. لقد وجد واضعو البرنامج مشكلا مزدوجا: فمن جهة أولى، كان على عملهم أن يشمل الخصائص الرئسيّة والأساسيّة لجميع الأحزاب الشّيعيّة في العالم؛ ومن جهة ثانية، كان يجب القيام بذلك العمل على نحو لا تكون فيه مختلف مقولات البرنامج صيغا جوفاء، بل مقولات تمكّن من تقديم مبادئ توجيهيّة عملية للبلدان والشعوب على شدّة تنوعها، وللأحزاب الشّيعيّة والمجموعات الشّيعيّة على اختلافها. يجب الإقرار بأن حل هذه المعضلة في نصّ قصير ومقتضب إنما هو أمر مستحيل تماما.

أغرب الأمور أن الرفاق الذين يقترحون اختزال البرنامج إلى التّصف أو إقاص التّث منه، هم أنفسهم الذين يضعون في الصّدارة مقولات من شأنها أن تضاعف حجم مشروع البرنامج الحالي إن لم تثلثه. في الحقيقة إذا ما أدرجنا في مشروع البرنامج بسطا مطوّلا يتناول النقابات والتعاونيات والتّقاليد والأقليات القوميّة الأوروبيّة، إلخ، سيكون بدعيّا عندئذ أن يمنع ذلك في الواقع تقليص البرنامج؟ فسيكون النصّ الحالي عندئذ

مضاعفا إن لم يكن مثلثا. يجب أن نقول نفس الشيء للزفاق الذين يطلبون إِمّا أن يكون البرنامج عرضا ملموسا للأحزاب الشيوعية أو أن يفسر كل صغيرة حتى المقترحات الشخصية. أولا، سيكون من الخطأ أن نقول أنّه يجب أن يكون عرضا فقط أو أن يكون كذلك أساسا. ذلك خاطئ. فلا يمكن أن نطلب ذلك من برنامج. فضلا عن ذلك سيمدّد البرنامج بشكل كبير. ثانيا لا يمكن أن يبلغ التفسير في البرنامج كلّ التفاصيل، وكلّ مقولة تقريرية أو نظرية. فنلك مهمة تضمن في نصوص تدعيم البرنامج، ولا يجب أن نخلط بين البرنامج ونصوص التدعيم.

تتعلّق القضية ببنية البرنامج ونظام ترتيب الفصول داخل مشروع البرنامج.

يطلب بعض الزفاق أن ينقل الفصل المتعلّق بهدف الحركة النهائي (الشيوعية) إلى آخر البرنامج. أعتقد أن ذلك يفتقر إلى أساس أيضا. فبين الفصل المتعلّق بأزمة الرأسمالية والفصل المتعلّق بالمرحلة الانتقالية، يوجد في مشروع البرنامج فصل يتعلّق بالشيوعية: بالنظام الاقتصادي الشيوعي. هل ترتيب الفصول هذا قويم؟ أعتبر ذلك قويا جدًا. فلا يمكن الحديث عن مرحلة انتقالية دون أن نكون قد تحدّثنا سلفا عن النظام الاقتصادي الذي هو في هذه الحالة نظام الشيوعية الاقتصادي الذي يقترح البرنامج الانتقال إليه. فنحن نتحدث عن مرحلة انتقالية، الانتقال من الرأسمالية إلى نظام اقتصادي آخر. لكن الانتقال إلى أين، إلى أي نظام بالضبط ذلك ما يجب أن نبدأ بدراسته قبل أن نشرع في وصف مرحلة الانتقال بصفاتها تلك.

يجب على البرنامج أن يتقدم مما هو غير معروف إلى ما هو معروف، مما لنا قليل المعرفة به إلى ما لنا به أكثر معرفة. فأن نشفع حديثنا عن أزمة الرأسمالية بحديثنا عن مرحلة الانتقال دون أن يسبقه حديث عن النظام الذي يجب علينا أن نقوم بالانتقال إليه إنما ذلك يخلق خلطا عند القارئ ويخرق ضرورة تعليمية أولية، هي في ذات الوقت ضرورة لبنية البرنامج. لذا، يجب أن يبسط البرنامج مهمّة القارئ بأن يتقدم به مما لنا به قليل المعرفة إلى ما لنا به أكثر معرفة، لا أن نجعل مهمّته أكثر صعوبة.

يعتقد بعض الزفاق، أن الفقرة المتعلّقة بالاشتراكية الديمقراطيّة لا يجب إدراجها في الفصل الثاني من مشروع البرنامج، ذلك الفصل الذي يتناول المرحلة الأولى من الثورة العمالية واستقرار الرأسمالية. وهم يعتقدون أنهم يثرون بذلك قضية لها صلة ببنية

البرنامج. لا شيء من ذلك يا رفاق. الحق أننا نواجه هنا قضية سياسية. فإذا ألغينا الفقرة المتعلقة بأسباب استقرار الرأسمالية الجزئي، فلا يتعلق الأمر هنا ببنية البرنامج وإنما يتعلق الأمر بتقدير الوضع السياسي في مرحلة الاستقرار الجزئي، وفي تقدير دور الاشتراكية الديمقراطية الرجعي من جهة أنه أحد عوامل ذلك الاستقرار. ولا يمكن أن لا يعلم أولئك الرفاق أننا لا نستطيع أن نفتقد فقرة تتعلق بالاشتراكية الديمقراطية في الفصل المتعلق باستقرار الرأسمالية الجزئي، لأننا لا نستطيع تفسير ذلك الاستقرار نفسه دون أن نصف دور الاشتراكية الديمقراطية بأنه أحد عوامل ذلك الاستقرار الرئيسية. وإذا كان الأمر على خلاف ذلك وجب علينا أيضا أن نحذف من ذلك الفصل الفقرة المتعلقة بالفاشية لنقلها مع تلك المتعلقة بالاشتراكية الديمقراطية إلى الفصل المتعلق بالأحزاب. لكن أن نحذف هاتين الفقرتين (المتعلقين بالفاشية والاشتراكية الديمقراطية) من الفصل الذي يتناول استقرار الرأسمالية الجزئي سوف يعني أن نجرد أنفسنا من السلاح وأن نجرد أنفسنا من أية إمكانية لتفسير الاستقرار الرأسمالي. ويديهي ألا نقبل ذلك.

القضية المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الجديدة وشيوعية الحرب. إن السياسة الاقتصادية الجديدة هي سياسة الديكتاتورية العمالية التي تهدف إلى الانتصار على العناصر الرأسمالية وبناء اقتصاد اشتراكي وذلك باستعمال السوق ومن خلاله، وليس عبر تبادل مباشر للبضائع، دون السوق وخارجه. هل يمكن للدول الرأسمالية حتى أكثرها تطورا أن تتجنب المرور بالسياسة الاقتصادية الجديدة خلال الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية؟ لا أعتقد أنها تستطيع ذلك. فستكون السياسة الاقتصادية الجديدة، بعلاقتها بالسوق واستخدام تلك العلاقات، أساسية مطلقا لكل بلد رأسمالي خلال مرحلة الديكتاتورية العمالية. عندنا رفاق ينفون هذا التأكيد.

لكن ماذا يعني نفي هذا التأكيد؟ يعني ذلك أولا الدفاع عن الفكرة التي مفادها أنه سيكون عندنا، حالما تستولي الطبقة العمالية على السلطة، تنظيم التوزيع وتبادل الإمدادات بين المدينة والريف وبين الصناعة والإنتاج الصغير، جاهزا للاستعمال بمائة بالمائة. وسيخول ذلك فورا قيام تبادل مباشر للبضائع، دون سوق ودون دورة البضائع ودون اقتصاد نقدي. يكفي أن نطرح القضية لتبين مدى خرافتها. ثانيا، ذلك يعني

الدفاع عن الفكرة التي مفادها أنه يجب على الثورة العمالية حالما تستولي الطبقة العمالية على السلطة أن تتبع طريق تجريد البرجوازيين الوسطى والصغرى من الملكية، وأنه يجب عليها أن تضع على عاتقها مشقة هائلة لتوفير الشغل وتأمين مصدر العيش لجيش خلق اصطناعيا قوامه ملايين من العاطلين الجدد. يكفي أن نطرح القضية حتى نتبين كم يكون الأمر على خرافة وحنون إذا ما اعتمدت الدكتاتورية العمالية مثل تلك السياسة. فأحد الأمور الجيدة في موضوع السياسة الاقتصادية الجديدة هو أنها تجتنب الدكتاتورية العمالية تلك الصعوبات وأخرى مماثلة. لكن ينبج عن ذلك أن السياسة الاقتصادية الجديدة هي مرحلة حتمية في الثورة الاشتراكية في جميع البلدان. هل يمكن أن نقول نفس الشيء في شيوعية الحرب؟ أيكمننا أن نقول أن شيوعية الحرب مرحلة حتمية في الثورة العمالية؟ لا.

لا يمكننا ذلك. لقد فرضت شيوعية الحرب على الدكتاتورية العمالية بسبب حالة الحرب والتدخل الأجنبي. وكان الغرض منها إقامة التبادل المباشر للمنتجات بين المدينة والريف، لا عن طريق السوق بل بجانب السوق، وأساسا وفق إجراءات فوق-اقتصادية وجزئيا عسكرية، قصد تنظيم توزيع المنتجات بالكيفية التي تؤمن الاعتمادات للجيش الثورية في الجبهة وللعمال الذين في المؤخرة. ومن البديهي، أنه لو لم تكن هنالك حالة حرب وتدخل، لما كان هنالك شيوعية الحرب. وبالتالي لا يمكننا أن نؤكد أن شيوعية الحرب مرحلة تطوّر اقتصادي حتمية في الثورة العمالية.

سيكون من الخطأ الاعتقاد أن الدكتاتورية العمالية في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية بدأت عملها بشيوعية الحرب.

كذا ذهب بعض الرفاق في التفكير. إن الأمر عكس ذلك. لم تبدأ الدكتاتورية العمالية عمل البناء في بلادنا بشيوعية الحرب، بل بإعلان المبادئ التي سميت بالسياسة الاقتصادية الجديدة. والجمع يعرف كراس لينين **مهمات سلطة السوفييات المباشرة** الذي نشر في بداية عام 1918 والذي وضع فيه لينين لأول مرة مبادئ السياسة الاقتصادية الجديدة. صحيح أن تلك السياسة قد توقفت مؤقتا بسبب ظروف التدخل وأنها لم تستأنف إلا بعد ثلاثة أعوام إثر انتهاء الحرب والتدخل. لكن حقيقة رجوع الدكتاتورية العمالية في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية إلى مبادئ النيب تلك المبادئ التي

أعلنتها في مطلع عام 1918- إنما هي حقيقة تبين بوضوح أنّ على الدّكتاتورية العالّية أن تواصل عملها البنائي في الأيام التي تلت الثورة وعلى ما يجب أن يرتكز عمل البناء ذاك. طبعاً إذا وضعنا في رؤوسنا اعتبارات اقتصادية نلخط أحياناً بين شيوعية الحرب والحرب الأهلية فمائل إحداهما بالأخرى. طبعاً ذلك من الخطأ. فما لا ريب فيه أن استيلاء الطبقة العالّية على السلطنة في تشرين الأول 1917 كان له شكل حرب أهلية. لكن سيكون من الخطأ إذا ما اعتقدنا أننا شرعنا في تطبيق شيوعية الحرب في تشرين الأول 1917. وأنه لمن السهل جداً أن نتصوّر حرباً أهلية لم تطبق فيها شيوعية الحرب تماماً كما لم يقع التخلي فيها عن مبادئ السياسة الاقتصادية الجديدة. مثلما كان الأمر عندنا في بداية 1918 قبل التدخل. يقول البعض أن الثورات العالّية تندلع منعزل بعضها عن بعض وبالتالي لن تستطيع أيّ ثورة عمالّية أن تتفادى تدخلاً أجنبياً وبالتالي لن تتفادى شيوعية الحرب. هذا ليس صحيحاً. فالآن وقد نجحنا في تقوية السلطنة السوفيينية في اتّحاد الجمهوريات السوفيينية الاشتراكية، الآن وقد تطوّرت الأحزاب الشيوعية في البلدان الرأسالية الرئسيّة وتعاظمت قوّة الأميّة الشيوعية، لا يمكن ولا يجب أن تكون هنالك ثورات عمالّية منعزلة. فلا يمكننا أن نغض أعيننا عن عوامل مثل تنامي احتداد أزمة الرأسالية، ووجود الاتّحاد السوفييني، وتطور الشيوعية في كل البلدان. (صوت يهتف: «كانت الثورة في المجر معزولة»). كان ذلك في عام 1919، ونحن الآن في عام 1928. وللتأكد من أنّ حجج بعض الرفاق كانت حججاً نسبية وظرفية بالفعل يكفي أن نتذكروا الثورة في ألمانيا عام 1923، فوفقت كانت الدّكتاتورية العالّية في اتّحاد الجمهوريات السوفيينية الاشتراكية تستعدّ لتقديم مساعدة مباشرة للثورة الألمانية. (صوت يهتف: «انزعال الثورة في ألمانيا، انزعال فرنسا عن ألمانيا»). أتم تخطلون بين البعد المكاني والانزعال السياسي. فمن الطبيعي أن يكون البعد المكاني عاملاً. لكن لا يجب خلطه بالانزعال السياسي. وكيف يمكن أن نتصوّر عمال البلدان التي تقوم بالتدخل؟ هل تعتقدون أنهم سيمكثون صامتين إذا ما كان هنالك تدخّل في الثورة الألمانية وأنهم لن يهجموا على المتدخلين من المؤخرة؟ وكيف يمكن تصوّر اتّحاد الجمهوريات السوفيينية الاشتراكية وطبقته العالّية؟ هل تعتقدون أن الثورة العالّية في اتّحاد الجمهوريات السوفيينية الاشتراكية ستتابع هدهوء تخريب المتدخلين؟ لكي نواجه

المتدخلين، لا يهيم بأي حال من الأحوال أن نقيم علاقات ترابية مع بلد الثورة، فيكفي أن نطعن المتدخلين في أكثر نقاط تراهم حيوية حتى يفهموا كامل حقيقة التضامن العالمي. لنفترض أننا هجمنا على بريطانيا العظمى في لينينغراد وكبناها خسائر جسيمة فهل ينتج عن ذلك أنها ستحاول أن تتأثر منا في لينينغراد ضرورة. لا، لاشيء من ذلك. فيمكنها أن تتأثر منا بعيدا في باتوم، أوديسا، باكو، أو في ليدسفستك. نفس الشيء ينطبق على أشكال المساعدة والدفاع اللذان تقدمهما الدكتاتورية العمالية للثورة العمالية في إحدى البلدان الأوروبية ضد المتدخلين الإمبرياليين.

لكن إذ أقر أن التدخل وبالتالي شيوعية الحرب لا تقومان **حتما** في جميع البلدان يمكننا ويجب علينا أن نقر بأن لها بعض الاحتمال. لذا، أنا أخالف حجج أولئك الرفاق في الوقت الذي أتفق معهم في الاستنتاج؛ أي يجب أن تستبدل الصيغة التي مفادها أنه في ظروف عالمية محددة، هنالك إمكانية قيام شيوعية الحرب في البلدان التي تندلع فيها الثورة العمالية بصيغة أخرى مفادها أنّ التدخل وشيوعية الحرب لها بعض الاحتمال.

قضية تأمين الأرض. لا أوافق أولئك الرفاق الذين يقترحون تغيير الصيغة المتعلقة بتأمين الأرض بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتطورة. وهم يطلبون أن نعلن تأمين **كل** الأرض في تلك البلدان منذ أول أيام الثورة العمالية. كما لا أوافق أولئك الرفاق الذين يقترحون أن لا نذكر شيئا عن تأمين **كل** الأرض في البلدان الرأسمالية المتطورة. فأنا أشاطر الرأي الذي (مثلا يقوم بذلك مشروع البرنامج) يقول بإمكانية تأمين **كل** الأرض مع إضافة ما يفيد أن حق الفلاح الصغير والفلاح المتوسط في استغلال الأرض سيكون مضمونا. يقترف أولئك الرفاق خطأ عندما يعتقدون أنه كلما كان البلد الرأسمالي عالي التطور **إلا** وكانت عملية تأمين كل الأرض في ذلك البلد أسهل.

إن الأمر على عكس ذلك فكلما كان البلد الرأسمالي عالي التطور **إلا** وكان تأمين **كل** الأرض أصعب، لأن تقاليد الملكية الخاصة للأرض أقوى في تلك البلدان مما يجعل محاربة تلك التقاليد أكثر صعوبة. اقرؤوا **أطروحات** لينين **حول القضية الزراعية** تلك الأطروحات التي قدمها إلى مؤتمر الأمة الشيوعية الثاني. فهو يبين فيها عن قصد إلى التصرفات المتسرعة وغير المسؤولة في هذا الاتجاه. وستفهمون كيف أن حجج أولئك

الرفاق خاطئة. إن الملكية الخاصة للأرض في البلدان الرأسمالية الأقل تطورا حيث مبدأ الملكية الخاصة للأرض لم يصبح بعد عميق التجذر عند الفلاحين. هنا في روسيا، في وقت معين يقول الفلاحون أن الأرض ليست ملكا لأحد وأنها أرض الله. وذلك ما يفسر في الحقيقة أنه في عام 1906 وما قبله، وفي إطار أفق ثورة ديمقراطية برجوازية في بلادنا، وضع لينين في الصدارة موضوعة مفادها تأميم كل الأرض مع الإقرار مسبقا بأنه يجب ضمان استغلال الأرض للفلاح الصغير والفلاح المتوسط، معتبرين أن الفلاحين سيتفهمون ذلك وسيقبلون به. من المهم أيضا، أن نلاحظ أن لينين نبه الأحزاب الشيوعية التابعة للبلدان الرأسمالية في المؤتمر الشيوعي العالمي الثاني عام 1920 إلى أن لا يضعوا في الصدارة موضوعة تأميم كل الأرض بما أن فلاح تلك البلدان، وقد تشبعوا بشعور التملك الخاص، سوف لن يهضموا مثل تلك الموضوعة فورا. هل يمكننا أن نغض الطرف على هذا الاختلاف ونرفض أن نولي اهتماما لمقترحات لينين؟ من البديهي أن لا نستطيع ذلك.

قضية المحتوى الداخلي لمشروع البرنامج. يظهر أن بعض الرفاق يلاحظون أن المحتوى الداخلي لمشروع البرنامج ليس أمميا تماما. وأن له طابعا «جد روسيا». لم أسمع هنا مثل هذه الاعتراضات. لكن يبدو أنّ شيئا من هذا القبيل يدور في بعض الحلقات حول الأممية الشيوعية. ما الذي يمكن أن يغذي مثل هذه النظرة؟ هل يرجع ذلك إلى وجود فصل خاص حول اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية؟ لكن ما العيب في ذلك؟ فهل أن ثورتنا من حيث **طابعها** ثورة قومية، وقومية حصرا؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف أمكننا إذن أن نقول أن بلدنا يمثل قاعدة للحركة الثورية العالمية وأداة للتطوير الثوري لجميع البلدان وأنه الوطن الأم للطبقة العمالية العالمية؟

إن بيننا أشخاص (المعارضة على سبيل المثال) يعتبرون أن الثورة في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية كانت ثورة قومية أساسا وحصرا. لكن المعارضة أفلست في هذه النقطة بالذات. إنه لمن الغريب أن يكون هنالك أشخاص حول الأممية الشيوعية يستعدون لافتقاء خطى المعارضة. أمكن أن تكون ثورتنا، في شكلها، ثورة قومية وقومية حصرا؟ لكن ثورتنا ثورة سوفييتية. والشكل السوفييتي للدولة العالمية، إنما هو إجباري للدكتاتورية العالمية في بلدان أخرى تقريبا. فلا غرابة أن يكون لينين قد

قال أن الثورة في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية قد دشت عهدا جديدا من التطور التاريخي، إنه عهد السوفياتات. إلا ينتج عن ذلك أن ثورتنا هي ثورة أممية عظمى، وذلك لا في ما يتعلق بطابعها فحسب بل أيضا في ما يتعلق بشكلها. وتقدم أنموذجا لما يجب أن تكون عليه الخطوط الكبرى للثورة العالمية في أي بلد. ومما لا ريب فيه أن يفرض الطابع الأممي لثورة على الدكتاتورية العالمية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية جملة من الواجبات تجاه الجماهير العالمية والمضطهدة في العالم أجمع. وذلك ما كان يفكر فيه لينين عندما قال أن الثورة العالمية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية إنما هي قائمة قصد أن تقوم بكل ما في وسعها لتطوير الثورة العالمية في البلدان الأخرى وظرفها. وماذا ينتج عن ذلك؟ ينتج عن ذلك، على أقل تقدير، أن ثورتنا تكون جزئا من الثورة العالمية وأنها تكون قاعدة الحركة الثورية العالمية وأداتها.

مما لا ريب فيه أيضا، أن لا فقط على الثورة في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية واجبات تجاه الطبقة العالمية في جميع البلدان، وهي واجبات تقوم بها تماما، بل إن على عمال جميع البلدان واجبات لها أهمية لا بأس بها تجاه الدكتاتورية العالمية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في نضاله ضد أعداء الداخل والخارج، وفي حربه على الحرب التي تستهدف تحطيم الثورة العالمية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بأن يتشبثوا بأن تنتقل الجيوش الإمبريالية مباشرة إلى جانب الدكتاتورية العالمية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية عند احتمال قيام حرب ضده. لكن إلا ينتج عن ذلك أن الثورة في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية إنما هي غير منفصلة عن الحركة الثورية في البلدان الأخرى، وأن ظفر الثورة في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية إنما هو ظفر الثورة في العالم؟

أمن الممكن، بعد كل ذلك، أن نقول أن الثورة في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية هي ثورة قومية فحسب، منعزلة وليس لها أي صلة بالحركة الثورية في العالم؟ يمكننا أن نفهم أي شيء عن الحركة الثورية العالمية، إذا ما اعتبرنا أن لا صلة لها بالثورة العالمية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية؟

إذا، ما القيمة التي يمكن أن تكون لبرنامج الأمانة الشيوعية، إذا تغاضى عن القضية الأساسية المتعلقة بطابع ومحامات الثورة العالية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وبواجباته تجاه الطبقة العالية في جميع البلدان وواجبات عمال جميع البلدان تجاه الدكتاتورية العالية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وبواجباته تجاه الطبقة العالية في جميع البلدان وواجبات عمال جميع البلدان تجاه الدكتاتورية العالية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وهو البرنامج الذي يتناول الثورة العالمية؟

لذلك كله أعتقد أنّ الاعتراضات التي تقول بـ«الطابع الروسي» لمشروع البرنامج الذي قدمه اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية إنما هي تحتوي على -كيف أستطيع أن أسمي ذلك بلطف- حسنا، تحتوي اقتباسا سيئا وذوقا متشككا.

لنمر الآن إلى بعض الملاحظات المنفردة. اعتبر أولئك الرفاق على صواب، أولئك الذين أشاروا إلى تحسين جملة في الصفحة 55 من مشروع البرنامج التي تتحدث عن أقسام كادحة من السكان الفلاحين «الذين يتبعون الدكتاتورية العالية». إن تلك الجملة هي إما محض سوء فهم وإما خطئ حدث أثناء المراجعة ويجب أن تحسن. لكن يخطئ رفاق آخرون عندما يقترحون إدراج جميع تعريفات لينين للدكتاتورية العالية؟ نجد في الصفحة 52 من مشروع البرنامج تعريفا للدكتاتورية العالية معظمه مقتبس عن لينين كما يلي:

«تواصل الدكتاتورية العالية الصراع الطبقي في ظروف جديدة. إنها نضال حاد دموي وغير دموي، عنيف وسلمي، عسكري واقتصادي، تروبي، وإداري، ضد قوى المجتمع القديم وتقليده، ضد الرأسماليين داخل البلاد، ضد مقاومة برجوازية جديدة يولدها الإنتاج البضاعي الذي لم يصقّى بعد.»

يتضمن البرنامج أيضا عددا معيناً من التعريفات للدكتاتورية تتعلق بالمهام الخاصة للدكتاتورية في مختلف مراحل الثورة العالية. أعتقد أن ذلك كاف تماما. (صوت يهتف: «إحدى صياغات لينين، أسقطت»). لقد كتب لينين صفحات بأكملها حول الدكتاتورية العالية وإذا ما أدرج كلها في مشروع البرنامج أخاف أن يثقل حجمه.

لقد كان استعمال بعض الرفاق لأطروحة لينين حول تحييد الفلاح المتوسط التي قدّما إلى المؤتمر الشيوعي العالمي الثاني، استعمالا خاطئا. فقد أعلن لينين عن قصد، أنه فور الاستيلاء على السلطة وفي المرحلة الأولى من الدكتاتورية العالمية في البلدان الرأسمالية، لا يمكن للأحزاب الشيوعية أن تعتمد على شيء أكثر من اعتمادها على تحييد الفلاح المتوسط، أعلن لينين عن قصد أنه فقط بعد تقوية الدكتاتورية العالمية يمكن للأحزاب الشيوعية أن تنظّم تحالفا ثابتا مع الفلاح المتوسط. كذلك ونحن نحزّر مشروع البرنامج لا يجب علينا أن نغض الطرف عن هذا التوجيه الذي وضعه لينين، فضلا عن أنّ ذلك يتفق تماما وتجربة ثورتنا. خاطئة أيضا تلك الملاحظة التي قدّما بعض الرفاق حول القضية القومية. وليس لهم أساسا للتأكيد على أنّ مشروع البرنامج يتغاضى عن العامل القومي في الحركة الثورية.

إن قضية المستعمرات هي بالأساس قضية قومية. ولقد أولينا اهتماما كاف في مشروع البرنامج بالاضطهاد الإمبريالي واضطهاد المستعمرات والحكم الذاتي القومي وحقّ الأمم والمستعمرات في الانفصال... فإذا كان يدور في ذهن أولئك الرفاق مشكل الأقليات القومية في أوروبا الوسطى يمكننا أن نشير إلى ذلك في مشروع البرنامج. لكنني أعارض أن نتناول ذلك بصورة منفصلة عن القضية القومية في أوروبا الوسطى. أخيرا، في ما يتعلّق بالملاحظات التي أبداها بعض الرفاق حول إعلان بولونيا بلدا من النوع الثاني من التطور نحو الدكتاتورية العالمية. فأولئك الرفاق يعتقدون أن تصنيف البلدان إلى ثلاثة أصناف؛ بلدان ذات مستوى عال من التطور الرأسمالي (أمريكا، ألمانيا، بريطانيا العظمى) وبلدان ذات تطور رأسمالي متوسط (بولونيا، روسيا قبل ثورة شباط) وبلدان مستعمرة، تصنيفا خاطئا. فهم يدافعون عن فكرة إدراج بولونيا ضمن النوع الأول من البلدان، وأنه لا يمكن الحديث إلّا عن نوعين من البلدان (بلدان رأسمالية وبلدان مستعمرة).

ليس ذلك صحيحا يا رفاق. فالإلى جانب البلدان المتطورة من الناحية الرأسمالية - حيث يقود انتصار الثورة إلى الدكتاتورية العالمية مباشرة- توجد بلدان ذات تطور ضعيف من الناحية الرأسمالية، حيث توجد بقايا الإقطاع ومشكل زراعي خاص من النوع المعادي للإقطاع (بولونيا، رومانيا...) وحيث يكون للبرجوازية الصغيرة، الفلاحية

بوجه خاص، كلمة هامة في حال نهوض ثوري، وحيث انتصار الثورة يستوجب، إذا ما أردنا أن يؤدي إلى الدكتاتورية العالية، اعتماد بعض المراحل الانتقالية من حيث الشكل على الأقل، أي اعتماد دكتاتورية العمال والفلاحين.

في بلدنا أيضا، هناك أشخاص مثل تروتسكي، كانوا يقولون قبل ثورة شباط أن لا أهمية جدية للفلاحين وأن شعار الساعة هو «لا للقيصر، نعم لحكومة عمالية». وتعلمون أن لينين عارض ذلك الشعار بحجوية وعارض كل استنقاص من الدور الهام للبرجوازية الصغيرة وخصوصا الفلاحين. لقد كان في بلدنا في تلك الأيام أشخاص يعتقدون أنه بعد قلب القيصرية، ستحتل الطبقة العمالية موقعا مهما فورا. لكن ما الذي حدث في الواقع؟ ما حدث هو أنه بعد ثورة شباط مباشرة، دخلت الجماهير الواسعة من البرجوازية الصغيرة الساحة ومكنت الأحزاب البرجوازية الصغيرة من الهيمنة وعلى رأسها الاشتراكيون الثوريون والمناشفة الذين لم يكونوا إلى حد ذلك الوقت سوى أحزابا جد صغيرة أصبحت فجأة قوة مهيمنة في البلاد. ما سبب ذلك؟ سببه هو أن الجماهير البرجوازية الصغيرة الواسعة ساندت الاشتراكيين الثوريين والمناشفة. ومما ينتج عن ذلك هو إمكانية تفسير كيف قامت الدكتاتورية العمالية في بلدنا كنتيجة للتطور السريع نسبيا للثورة الديمقراطية البرجوازية إلى ثورة اشتراكية. ستكون شكوكنا ضعيفة في أن تكون بولونيا ورومانيا من البلدان التي تنتمي إلى هذا النوع من البلدان التي ستشهد انتقالا سريعا نسبيا عبر بعض المراحل الانتقالية نحو الدكتاتورية العمالية. لذلك أعتقد أن أولئك الزفاق على خطأ عندما يعتقدون أنه لا يوجد سوى نوعان من الحركة الثورية في اتجاه الدكتاتورية العمالية تمثل بولونيا ورومانيا النوع الثاني. تلك هي يا رفاق ملاحظاتي حول مشروع برنامج الأهمية الشيوعية. في ما يتعلق بأسلوب مشروع البرنامج وبعض الصياغات المطردة، لا يمكنني إلا أن أؤكد أن مشروع البرنامج جيد، يمكن أن نعتقد أن بعض الأمور يمكن تحسينها وتحديدتها بأكثر دقة وغير ذلك. لكن ذلك إنما هو من مشمولات لجنة البرنامج التي عينها المؤتمر الشيوعي العالمي السادس ❁